آراء

ماكرون: بين نابليون وميكافيللي

بيار عقيقي

لم يكن أحدٌ ليعتقد أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيتقمّص شخصية نابوليون بونابرت في دعواته المتكرّرة لدعم أوكرانيا. منذ أسابيع، يعمل ماكرون بوتيرة تصاعدية، بدأت بعدم استبعاد إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا، ووصلت إلى حد التحذير منذ يومين من أن «سقوط أوكرانيا ستكون له تداعيات مباشرة على فرنسا، ومن المهم أن يفهم شبابنا معنى الحرب في أوكرانيا»، وأشار إلى أن الحرب «تبعد 1500 كيلومتر عن حدودنا... ليست بعيدة كثيراً». بالعودة إلى عام 2017، فاجأ ماكرون أوروبا والعالم بفوزه الرئاسي، موحياً بقدرته على إخراج فرنسا من سنوات التيه مع نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند. وحاول استنباط سياسةٍ غير عدائية مع روسيا، سواء بسعيه إلى صياغة «شراكة استراتيجية» مع موسكو، أو بقوله لنظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال اللقاءات الأخيرة قبل بدء روسيا غزو أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022، إن «أوروبا تمتدّ من الأطلسي إلى جبال الأورال»، أي الجبال الواقعة في العمق الآسيوي من الجغرافيا الروسية. حتى أنه بعد بدء الغزو، ظلّ ماكرون على تواصلٍ دائم مع بوتين، رافضاً ما وصفه «إذلال روسيا». عامان كانا كافيان لتغيّر موقف ماكرون، بل بات ينتقد ألمانيا لإحجامها عن إرسال صواريخ «تاوروس» إلى أوكرانيا، وداعياً إلى شبه ثورة عسكرية أوروبية دفاعاً عن أوكرانيا، سيؤدّي نجاحها بطبيعة الحال إلى «إذلال روسيا»، لأن «هزيمتها ضرورة» وفقاً لسيد الإليزيه. لماذا إذاً تغير موقف ماكرون من روسيا؟ قد يكون ذلك لأسبابٍ انتخابيةٍ بحتة، متعلقة بالانتخابات الأوروبية المقرّرة في يونيو/ حزيران المقبل، فإن صدقت استطلاعات الرأي، سيحلّ حزب ماكرون، (النهضة)، ثانياً في فرنسا خلف «التجمّع الوطني» اليميني المتطرّف بقيادة مارين لوبان.

لكن الانتخابات بحدّ ذاتها ليست سبباً جوهرياً لرفع ماكرون قبضتيْه أخيراً في صورة مزدانة باللونين الأسود والأبيض، وهو يمارس تدريبات الملاكمة. ماكرون، الذي حاز شهادة الدراسات المعمّقة في بحث عن جورج فريدريش هيغل ونيكولو ميكافيللي، فيلسوف فقيه وعمل مع الفيلسوف بول ريغور، فتأثّر به وبمفاهيمه عن التاريخ والهوية والبراغماتية، ما استولد خطّاً سياسياً ماكرونياً مغايراً لليمين واليسار التقليديين في فرنسا. غير أن «الماكرونية» بشكلها الحالي ستخرج من الإليزيه بخروج سيّدها في عام 2027، مع نهاية ولايته الثانية والأخيرة. لن تدوم كديغولية حافظت على وجودها في وجدان فرنسا. يحتاج ماكرون لصياغة هوية جديدة، عنوانها أوروبي بالأساس، وسلوكه تجاه ألمانيا، قاطرة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، يعبّر عن مغالاة في التمسّك بالمبادئ الأوروبية، بما يُظهر ماكرون وكأنه ضنين على وحدة القارّة العجوز، على حساب ألمانيا. وأوروبية ماكرون تبقى مفتاحاً له لمرحلة شخصية مستقبلية بعد عام 2027. لا تنسوا دراسته ميكافيللي. وروسيا تقدم له كل الحوافز لتسيّد قيادة أوروبا.

لم يحمل ماكرون بندقيةً في حياته، بفعل عدم خضوعه للتجنيد العسكري في بلاده بسبب دراساته العليا، لكن استعداده للتحوّل إلى أول قائد حربي في البلاد، بعد عقود من حقبة الجنرال شارل ديغول، يكشف عن جوهر تطرقه في أحاديث سابقة في السنوات السبع الماضية إلى «إنشاء جيش أوروبي»، و«صياغة أمن مشترك»، و«بناء استراتيجية أمنية»، وهو رغبته في عسكرة أوروبا، لا فرنسا فحسب. ولعلّ الرسائل التي ذُيّلت بتوقيع عسكريين، متقاعدين وحاليين، في عام 2021، وُجّهت لماكرون، قد حان وقتها بالنسبة إليه، إنما لإبعادها عن التسبّب بحربٍ أهلية في فرنسا ورميها على خطوط التماسّ الجديدة التي ستنشأ مع روسيا. لكن أقلّه بعد الألعاب الأولمبية الصيفية، المقرّرة في باريس، الصيف المقبل.

عن النيجر وإنهاء الوجود الأميركي

سمير حمدي

بعد إنهاء الوجود العسكري الفرنسي في نهاية عام 2023، ثم البعثات الأوروبية، يبدو أنه جاء الدور على القوات الأميركية لتغادر النيجر، فقد قرّرت الحكومة العسكرية إنهاء العمل باتفاقية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. وفي البيان الصحافي الذي بثه التلفزيون الوطني، أكّد الناطق باسم حكومة النيجر أن الوجود العسكري الأميركي «غير قانوني» و«ينتهك جميع القواعد الدستورية والديمقراطية». وبحسب نيامي، جرى فرض هذا الاتفاق الموصوف بغير العادل «من جانب واحد» من الولايات المتحدة، عبر «مذكّرة شفهية بسيطة»، في 6 يوليو/ تموز 2012.

يشكّل هذا الرحيل القسري نكسة كبيرة لواشنطن التي كانت، حتى ذلك الحين، تصالحية للغاية مع المجلس العسكري، فقد حاول الطرف الأميركي أن يواصل نمط تعامله السياسي مع الأنظمة الانقلابية في أفريقيا متصوّرا أن أفضل ما يمكن القيام به هو الحفاظ على الشراكة مع الانقلابيين، على أمل تشجيع الإصلاح التدريجي مع مرور الوقت، ويبدو أن هذه الوصفة الدبلوماسية لم تنجح في النيجر.

للولايات المتحدة مصلحتان استراتيجيتان في النيجر: قاعدة للقوات الجوية الأميركية في أغاديز وأخرى لوكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي في ديركو قريباً من جنوب ليبيا. ويبدو أن الأميركيين قد تفاوضوا على صيانة هاتين القاعدتين مع الانقلابيين. أما وقد قرّرت الحكومة العسكرية إنهاء أي تعاون عسكري مع الأميركيين فهذا يعني أن على الولايات المتحدة إعادة تنظيم وجودها في أفريقيا في ظل حالةٍ من الصراع الحاد مع الطرف الروسي الذي يتمدّد تدريجيا في القارّة.

لقد ساهمت عوامل متشابكة في تأجيج العداوة للغرب، الذي فشل في تقديم مساعدة حقيقية للدول الأفريقية، واكتفى بالتعامل معها بوصفها مجالاً للنفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية، فيما ظلت الأوضاع تتفاقم في دول أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى الوباء الذي أثر بشكل عميق على هذه البلدان، فقد أدّى تآكل السلطة والتهديد الأمني إلى إحداث الظروف الملائمة لزعزعة الاستقرار السياسي. وكان الخطأ الغربي المتكرّر هو الرهان على حكومات موالية لا تملك قرارها وعاجزة عن تلبية احتياجات شعوبها.

إنه بالفعل هوسٌ غربيٌّ دائم يجعلها تتصوّر أن بإمكانها مواصلة السيطرة على الفضاء الأفريقي، من دون أن تتوقّع ظهور نزعات مناوئة لها تسعى إلى الانفصال عنها سياسيا وعسكريا، والانحياز إلى قوى أخرى، في مقدمها الطرف الروسي. وبطبيعة الحال، بالنسبة للانقلابيين، السردية المناهضة للغرب، وفي مقدمها فرنسا ثم الولايات المتحدة، وسيلة ناجعة لاكتساب المزيد من الشعبية، لأن إثارة المواضيع الوطنية والسيادية تنجح دائماً. وإذا كان من الصعب إجراء استطلاعات رأي لقياس شعبية حكومة ما في هذه البلدان، إلا أنه من المؤكد أن قضايا السيادة الوطنية والتحرّر من التدخل الغربي قد ساعدت هذه الأنظمة العسكرية على تبرير مواقفها ونيل تأييد شرائح واسعة من مواطنيها. الانقلابات في نهاية المطاف حسابات باردة للفوائد مقابل التكاليف، والفوائد مذهلة (القوة والوصول غير المحدود إلى موارد الدولة). ولذلك سيظلّ إغراء الانقلاب موجوداً دائماً.

انحسار النفوذ الأميركي في أفريقيا جنوب الصحراء بداية من النيجر لا يعني أبدا الاستقرار أو نهاية الصراعات في المنطقة، وإنما هو حلقة جديدة من النزاع بين القوى الكبرى. ومنذ الاستقلال اضطرّت جميع بلدان القارّة الأفريقية للتحالف إما مع الكتلة الشرقية أو الغربية، وهي حالياً تعيد السياسات نفسها القائمة على الانحياز إلى قوى كبرى من خارج القارّة، وقد أعاقت هذه التحالفات كل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنمية، وسيستمر تجاهل الحكّام المستبدّين على أفضل تقدير ودعمهم على أسوأ تقدير، وأحياناً ما كان أولئك الذين يرفضون التعاون يختفون أو يُهمّشون، وهذا هو الجانب المظلم من مأساة أفريقيا.

(كاتب تونسي)

منطق توقير المجرمين وتدليلهم

محمود الريماوي

يزداد الوضع سوءاً في قطاع غزّة لأسباب واضحة، يرغب كثيرون في المجتمع الدولي في الامتناع عن إدراكها، وفي عدم اتخاذ مواقف بموجبها. فالوضع الإنساني يزداد كارثية لأن قادة الحرب في تل أبيب يزدادون سوءاً، وبالذات بنيامين نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت، فقد أثبت اثناهما أن تعطّشهما لسفك الدماء لا حدود له ولا نهاية له. وما يتبجّح به رئيس حكومتهم عن «النصر التام» لا يعدو أن يكون السعي إلى تدمير تام للقطاع وتسميم التربة، وتدمير الآبار، وبما يتعدّى حتى سياسة الأرض المحروقة إلى تطهير عرقي علني، وتقويض مصادر الحياة. من العبث مخاطبة هذا الشخص باعتباره رجل دولة، إذ سبق له أن أخذ على ديفيد بن غوريون أنه لم يستكمل تهجير من تبقّوا من الفلسطينيين في نكبة 1948. وبينما تعتمد دولته اعتماداً شبه كامل على الدعم الأميركي، فإنه لا يتوانى عن ازدراء أميركا ولية نعمته، إلى درجة لا يتردّد معها في رفع عقيرته والادّعاء بأن أي رئيس وزراء إسرائيلي لا يستحقّ المنصب، إن لم يكن يستطيع قول: لا للمسؤولين الأميركيين. إنه سليل مدرسة القيادي الصهيوني، زئيف فلاديمير جابوتنسكي، الذي أخذ على الحركة الصهيونية أنها شديدة اللين تجاه الفلسطينيين، ودعا إلى نهج استئصالي إزاءهم، باستخدام قوة عارية لا يقيدها قيد. وما يفعله نتنياهو، منذ 7 أكتوبر على الأقل في غزّة والضفة الغربية، مفاده بأنه سوف يبز غيره من قادة الصهيونية في الوحشية والإرهاب، بل سيتفوّق على أي إرهابي في عصرنا، من هتلر إلى ستالين، إلى المستعمرين البيض في أميركا وأستراليا وكندا، وبمواصلته هذا النهج وإدارة الظهر للعالم فإنه يحقّق نصره التام.

السبب الثاني لزيادة الوضع سوءاً أن إدارة الرئيس جو بايدن عاجزةٌ عن اتخاذ أي إجراء بحق قادة هذه الحرب. وبحكم صهيونيّته المعلنة، يجد بايدن نفسه يغرق في وحل العنصرية، يتحدّث بمعسول الكلام عن المدنيين وحقهم في الأمن والغذاء والماء والدواء، لكنه يرفض أن يتحرّك لوقف الجرائم على مدار الساعة ضد الإنسانية. حتى أنه بالكاد يصغي لناخبيه من داخل الحزب الديمقراطي، وبعضهم في الكونغرس ووزارة الخارجية. ويفسّر الباحث والأكاديمي الأميركي، نورمان فينكلشتاين، امتناع بايدن عن اتخاذ موقفٍ ضد نتنياهو بارتهانه إلى المليارديرات اليهود الذين يموّلون حملته الانتخابية هذا العام. ليس الرجل على ذلك الجانب من النزاهة، كما يصوّر نفسه في تنافسه المحموم مع الرئيس السابق دونالد ترامب. إنه يمتنع عن إدانة حرب الإبادة، ويرفض وقف تصدير الأسلحة لحكومة نتنياهو، وقد اعتمدت تلك الحكومة على هذه الأسلحة في حربها القذرة هذه على غزّة، حتى أن بايدن، ومعه وزيره أنتوني بلينكن، يرفضان ممارسة الضغط على نتنياهو لإبرام صفقة وقف إطلاق نار وتبادل أسرى وسجناء. كلاهما مع نتنياهو يشتريان مزيدا من الوقت للفتك بأعداد أكبر من الضحايا، ولتدمير ما تبقى من غزّة. لا يمر يوم بغير سقوط مائة قتيل. لا يمر يوم من دون أن يتبادل نتنياهو وغالانت شرب أنخاب الدم، وبايدن يدور حول نفسه، ولا يدري ما الذي عليه أن يفعله.

وقد طرحت واشنطن، منذ نحو ثلاثة أسابيع، مشروعاً أمام مجلس الأمن، وقالت مندوبتها، ليندا غرينفيلد، خلال ذلك إنها ليست على عجلةٍ من أمرها، وإن في وسع الأعضاء الدائمين أن يأخذوا وقتهم في المناقشات ووضع المقترحات (وخلال ذلك يأخذ نتنياهو وقته في القتل). وكل ما تستطيع واشنطن أن تفعله تنزيل مساعداتٍ جوّاً. هكذا يثير بايدن دهشة مناصرين أميركيين له، بما يبديه من ضعف وخور حيال نتنياهو وحكومته ومجلس حربه، وبرهبته الشديدة، مثلاً، من توقيع عقوبات على إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وهما من عتاة الإرهاب الاستيطاني.

> على المحاكم التي استدعت مجرمي الإبادة في البلقان أن تسعى في أقرب الآجال لاستدعاء مُجرمين يرتكبون الفظائع نفسها في غزّة وفي الضفة الغربية المحتلة

تلطخت صورة أميركا، في عهد ترامب، بازدهار الموجة الفاشية ضد المهاجرين والمسلمين والأفارقة والأميركيين اللاتينيين، ومع بايدن تتواصل مسيرة الارتداد إلى الوراء، بالتغطية على حرب إبادة جماعية وبالضلوع فيها، ولكأن أرواح الأسلاف العنصريين البيض تستيقظ في نفس بايدن، إذ إن الإبادة الجماعية الجارية منذ 7 أكتوبر في غزّة ليست هي الحرب الأولى من نوعها، فلماذا الوقوف ضدها؟ دعها تمُرّ، مشفوعة بمجاملاتٍ لطيفة لآلاف الضحايا من الأطفال والنساء ممن تزداد أعدادهم كل يوم، بما يمثل وصمة خزي في جبين سادة المجتمع الدولي. ولا تعدو مطالبات البيت الأبيض بتأمين المدنيين قبل اجتياح رفح، سوى من ضروب المجاملة، إذ لا مكان آمناً في قطاع غزّة، ولا منطقة لم يجر تهديم بيوتها بصورة كلية أو شبه كلية، ثم: هل إن أزيد من مليون نازحٍ منكوب في الملاذ الأخير رفح، هل هم بعض من المتاع حتى يجري نقلهم من منطقة إلى أخرى وللمرة الرابعة أو الخامسة؟ هل يرتضي بايدن أن يتشرّد هو وأبناؤه وأفراد عائلاتهم مشياً على الأقدام من منطقةٍ إلى أخرى، ومن خيمةٍ إلى أخرى، في الريف الأميركي، فيما طائراتٌ معاديةٌ تطاردهم؟ يُضاف إلى ما تقدّم العجز العربي غير المسبوق في نصرة شعبٍ شقيق يتعرّض للإبادة، والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات ذات مغزى تلجم الوحشية الإسرائيلية. فيما يتبين الآن أن تدليل القتلة في تل أبيب، وتوقيرهم بالتعامل معهم على أنهم مسؤولون ورجال دولة هو في أساس استمرار هذه الحرب. فيما الصحيح والبديهي معاقبتهم، وأن يتم التعامل معهم، كما هم عليه، باعتبارهم يمارسون إرهاب دولة، وبصورة متعمّدة ومنهجية، ويرفضون الإصغاء لكل دعوات احترام الحياة البشرية للمدنيين، وهذا هو ديدن الإرهابيين ممن يروْن أن عالمهم ليس عالم بقية البشر، وأن الحقّ في الحياة مقصور على من هم على شاكلتهم فحسب. على حملة مكافحة الإرهاب أن تتواصل وتأخذ علماً بالجرائم اليومية ضد الإنسانية في غزّة، وعلى أيدي أشخاص يرتدون ملابس حديثة وينتحلون صفة رجال دولة، وعلى المحاكم التي استدعت مجرمي الإبادة في البلقان، أن تسعى في أقرب الآجال لاستدعاء مُجرمين يرتكبون الفظائع نفسها في غزّة وفي الضفة الغربية المحتلة.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **كيغل كارتونز**

(باتريك شابات، كيغل كارتونز)

رصيف بايدن مشروع هندسة أميركية

غازي دحمان

على هامش مقترح الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنشاء رصيف عائم في غزّة لإيصال المساعدات الإغاثية إلى السكان، سادت فرضيتان متناقضتان، الأولى تقول إن واشنطن تريد ترميم رصيدها السياسي الذي انهار في المنطقة جراء دعمها المطلق لإسرائيل، عسكريا ودبلوماسيا، في حرب الإبادة التي تشنّها على أهل غزّة، والثانية أن الهدف من إنشاء الرصيف، أو الميناء، تنفيذ مخطّط إسرائيلي، قديم جديد، يقوم على تفريغ غزّة من سكانها. وقد زاد ترحيب إسرائيل بالمشروع من وزن صحّة الفرضيتين السابقتين، مع أنه ليس ثمّة مؤشّرات حقيقية داعمة لهاتين الفرضيتين، ذلك لو أن أميركا أرادت بالفعل تحسين صورتها في العالم العربي لفرضت على إسرائيل وتفيد كل المعطيات بأنها قادرة على ذلك، وقف الحرب مباشرة، على الأقل بعد الشهر الأول، وبعد أن قتلت إسرائيل من الفلسطينيين أضعاف ما قتلته «حماس» من الإسرائيليين. أما فرضية تفريغ غزّة، حتى وإن رغب قادة التطرف الإسرائيلي بذلك، فالبيئتان الإقليمية والدولية غير مستعدّتين لمثل هذا الطرح، والذي من شأن تنفيذه إحداث توتّرات عميقة في المنطقة، إن لم تؤدّ إلى الحرب، فإنها ستشكّل خطراً على الاستقرار الإقليمي في شكله الذي استقرّ في مرحلة ما بعد الربيع العربي والثورات المضادّة، ما يعنيه ذلك من تأثير على الأنظمة الحليفة لواشنطن في المنطقة...

يستدعي التحليل الصحيح لأهداف هذا المشروع ودوافعه قراءة ما يفكّر به قادة أميركا، الذين من المؤكّد أنهم ينظرون إلى المشهد من جميع زواياه، وبعقلٍ بارد، ومثلما من الخطأ افتراض وجود حسن نياتٍ عند القادة الأميركيين، من الخطأ أيضاً اعتقاد أن حرب غزّة تمثل أزمة بالنسبة لواشنطن، رغم الصورة التي تؤكّد انخراطها في صراع يمتد من البحر الأحمر إلى العراق وسوريّة، فأميركا بقوتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية تستطيع تحويل المخاطر البادية على السطح إلى مكاسب حقيقية لها. واشنطن هي من أرادت لهذه الحرب أن تطول كل هذه المدّة، فإسرائيل لم تكن جاهزة لحرب تدوم أكثر من شهر، واشنطن هي التي هيّأت جسرا جويا لنقل الأسلحة والذخائر وزوّدت إسرائيل بالمستشارين والخبراء، وتأمين كل الظروف الملائمة لها، كما أن إسرائيل كانت لديها مخاوف من احتمال اندلاع حروبٍ على الجبهات الأخرى، غير أن واشنطن، بأساطيلها التي سارعت الحضور إلى المنطقة، وقنواتها السرّية التي فتحتها مع إيران وغيرها لمنع أي إمكانية لمضايقة إسرائيل في عمليتها في غزّة، وواشنطن نفسها تحاول الآن اختراع حالة غريبةٍ تتمثل بإغاثة السكان في غزّة عبر رصيفها المقترح، وفي الوقت نفسه، منح إسرائيل فرصة الاستمرار بقتلهم، الأمر الذي يطرح السؤال عن سر هذا التناقض الأميركي الفظيع؟

تهدف واشنطن من هذه التوليفة إلى تحقيق غايتين: الضغط على الدول العربية التي تتخبّط في حالة فظيعة من القلق خوفا على استقرار الأوضاع لديها والرضوخ للخيارات الأميركية، حيث إن واشنطن تتعامل مع الحرب في غزّة أنها جزء من صراع جيوسياسي تخوضه على المستوى الدولي ضد الصين.

على ذلك، تعمل أميركا على توظيف هذه الحرب في صناعتها لشرق أوسط، طالما جرى الحديث عنه سابقاً، لتتحوّل حرب غزّة إلى مشروع جيوسياسي يرتبط بالتحوّلات العالمية والصراعات الجيوسياسية التي أصبحت العنوان الأساسي للتنافس العالمي في هذه المرحلة، ويجري التعبير عنها عبر إدارة المشاريع اللوجستية في المنطقة، مثل الممر الهندي ومشروع الحزام والطريق، وميناء غزّة أحدث هذه المشاريع.

الملاحظ في هذا السياق أن مشروع الرصيف الأميركي في غزة يرتبط بخط بحري مركزه قبرص، وتفسير ذلك وجود خطّة لنزع غزّة، ولاحقاً بقية فلسطين، عن إطارها العربي وإخراج الدول العربية، ومصر تحديداً، من معادلات التأثير في فلسطين، وهذا سيستتبعه تهيئة بيئة فلسطينية متقبّلة لهذا التطوّر، بدءا من غزّة التي يوجد قرار غربي بإنهاء سلطة «حماس» فيها والتجهيز لنخبة جديدة، وتراهن هذه الأطراف على أن استمرار الحرب مدىً زمنياً أطول سيتيح تظهير النخبة الجديدة. وفي الضفة الغربية، ثمّة توجّه لإنهاء السلطة الفلسطينية بشكلها الحالي، والتي أثبتت التطوّرات أنها لا تصلح لإدارة المرحلة المقبلة، والتي تحتاج بدرجة كبيرة إلى طبقة تكنوقراط تدير المرحلة بحساباتٍ اقتصادية صرفة بعيداً عن التسييس والأدلجة.

> أصبحت الحرب على غزّة مشروعاً لإدارة الترتيبات الأميركية في الشرق الأوسط

ووفق ذلك، يجب تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية، وقضية مجموعة من البشر يحتاجون للعمل والإغاثة وتسيير شؤونهم الذاتية أكثر من كونها قضية سياسية، بما يعنيه ذلك من استمرار الحديث عن حقّ تقرير المصير ودوام الصراع العسكري، لا يتطلّب الأمر سوى التلاعب بالمعطيات الأساسية لإحداث تحويلٍ جذريٍّ في البيئة الفلسطينية.

ميناء (أو رصيف) بايدن، مشروع بحد ذاته، وليس حدثاً وقتياً لإنجاز مهمّة محدّدة، هندسة جديدة للقضية الفلسطينية وللمنطقة بالعموم، مثلما أصبحت الحرب على غزّة مشروعا لإدارة الترتيبات الأميركية في الشرق الأوسط.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

ذكرى الثورة السورية والحاجة إلى الحوار والحلّ

علي العبدالله

موجعةٌ ذكرى الثورة على قلوب السوريين؛ فقد كانت الأمل العظيم بطيِّ 50 عاماً من القهر. النظام الذي أذلّهم عقوداً، ولم يقبل الحوار معهم حينها، كذلك لم يقبل في الأشهر الأولى للثورة، بل وأعاد إذلالهم، فظلّت السلطة له، وتمَّ الأمر عبر إيران ومليشياتها وروسيا في 2015. رغم ذلك، لم يعُد النظام القديم هو ذاته؛ فقد صار أداة بيد الدولتين سابقتي الذكر. المعارضة السورية بدورها، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وحكومته المؤقتة، واللجنة التفاوضية ووفود لقاء أستانة أو اللجنة الدستورية، صارت تابعة لهذه الدولة أو تلك، ولا صلة لها بآمال وهموم من ثاروا من السوريين في 2011.

منذ تشكّل المجلس الوطني في 2011 وهيئة التنسيق الوطنية، ولاحقاً الائتلاف الوطني، لم تهتم المعارضة، كما النظام، بالحوار الجاد بين أطرافها للوصول إلى توافقاتٍ سياسية وطنية، تُوقف التدهور الكبير في تشتتها وانحرافات الثورة عن قضاياها الأساسية في تحقيق النظام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والنهوض الاقتصادي؛ في مؤتمر القاهرة عام 2012، وفي ندوة الدوحة 2022، تم الوصول إلى توافقات مهمة، ولكنها هُمّشت فوراً. يكمن سبب الإخفاق السابق في عدم احترام أطراف المعارضات بعضها بعضا وانعدام الثقة فيما بينها، ولا تمتلك القدرة على إدارة الاختلاف، وتتبنّى التكتيك السياسي المتغيّر دائماً، وترفض التفكير الاستراتيجي والالتزام ببرامجه شبه الثابتة، وتتّصف بعض شخصياتها ببراغماتية رخيصة تبيع الثورة ذاتها لصالح حساباتٍ ضيقة، كالاستمرار بقيادة المعارضة، ولو تَركت معظم القيادات والجماعات السياسية، وهو حال الائتلاف، المجالس السياسية الرسمية، وهي سهلة الوقوع في مصيدة الفساد المالي والتبعية للخارج.

يكتب مروان قبلان في مقاله «سورية في العام 13»، في «العربي الجديد» (2024/3/20) أن «اللحظة المشتركة لن تدوم»، حيث «بدأ يتبلور موقف مشترك، أخيراً، بين السوريين من أجل إنقاذ وطنٍ بات مهدّداً بالتفكك والضياع» والأمر ذاته، يأتي عليه علي العبد الله في مقال في «العربي الجديد» (2024/3/20) بعنوان «الثورة السورية وضرورة تجديد البنيان»، فيؤكّد ضرورة الحاجة إلى «قيادة سياسية واعية وموحّدة وخطّة مدروسة وقابلة للتنفيذ». يتفق الكاتبان على ضرورة التقاط اللحظة الجديدة، لحظة التظاهرات، ورغبة السوريين في بناء وطن جديد. ربما يكون مصدر رؤيتهما هذه الخوف من استمرار التدهور العام في سورية، والذي تتكرّس فيه مختلف أشكال الانقسامات المجتمعية الهوياتية، والتدخّل الخارجي، والخوف من أن تصبح الحدود المرسومة بين «السوريات الأربع» حدوداً نهائية. وبالتالي، تظهر سورية متعدّدة بالفعل، وشعوباً كما قال عنها مرّة الرئيس الروسي، بوتين، وليست مصطنعة وضد إرادة أهلها، الساعين إلى دولة حرّة ومتحرّرة. استنتاجات مروان قبلان وعلي العبد الله، أعلاه، مرتبطةٌ باستمرار انتفاضة السويداء أكثر من سبعة أشهر، وشمول المظاهرات المناهضة لهيئة تحرير الشام مختلف بلدات إدلب وبعض أرياف حلب، ووصول النظام إلى حالةٍ مستنقعيةٍ من الأزمات، وعدم قدرته على حلّ أيٍّ منها، لا الاقتصادية ولا الاجتماعية. وبالتأكيد، يرفض أيّ حلٍّ سياسي، داخلي، أو وفقاً للقرارات الدولية، المتعلّقة بالانتقال السياسي الديموقراطي في سورية ومنذ 2011.

هناك حالياً ضرورة للحوار بين السوريين، مثقفين، وسياسيين بصفة خاصة، وطبعاً بين مختلف السوريين، وهناك ضرورة للوصول إلى الحل السياسي، والتخلّص نهائياً من فكرة أن الخارج سيقدّم للسوريين حلاً ما. وتشير مقالة علي العبد الله بذكاء إلى أن «البيان الرباعي الأميركي البريطاني الألماني الفرنسي... مرتبط بالصراع مع روسيا وإيران أكثر من ارتباطه بدعم الحراك السوري»، وهو بيان أخير بمناسبة ذكرى الثورة. وفي الإطار ذاته، يؤكد قبلان ضرورة أن تبتعد « القوى والشخصيات السياسية السورية المستقلّة عن أيّ نفوذٍ أجنبي».

عكس هذا التوجّه، المستند إلى التظاهرات أخيراً، وإلى أزمات في السوريات الأربع، هناك من يؤكّد أن تلك السوريات أصبحت راسخة، ولا بد من تطوير كل منها وفقاً لتبعيتها لهذه الدولة أو تلك. تتجاهل هذه الرؤية أو هي قاصرة عن أن تفهم أن لا مصلحة لتلك الدول في تنمية هذه السوريات بأي حال؛ فأحوال دويلة قوات سورية الديمقراطية (قسد) شبيهة بدويلة النظام، وكذلك الحال لدى هيئة تحرير الشام والفصائل: الأسعار متقاربة، وغياب فرص العمل، والأجور متدنّية، وفساد الحكومات الأربع فيها، والسلطة فيها مافيوية، وفاحشة الثراء، والاستبداد هو شكل السلطة. وبالتالي، لم ولن تشهد تلك السوريات أيّة مشاريع استثمارية حقيقية من الدول الداعمة لها. هناك قرارات دولية عديدة، كبيان جنيف 2012، وقرار مجلس الأمن 2254، وهناك عدة قوانين أميركية مناهضة لأيّة علاقة مع النظام، وهناك قراراتٌ أوروبية كثيرة تمنع تعويمه، ولكن أميركا وأوروبا لا تريدان إسقاطه وتفضّلان إصلاحه والتدرّج في تغييره. المسارات الروسية، لقاء أستانة وسوتشي ولقاءات الرئيسين الروسي بوتين والتركي أردوغان، تمنع بدورها تحقيق تلك القرارات. وبالتالي، ليست هناك أيّة ضغوط دولية للتغيير في سورية، والسنوات الثلاثة عشر الماضية أكثر من برهان على ذلك.

> أصبح السوريون الواقعون تحت سيطرة النظام يفضّلون الهجرة والالتحاق بالملايين التي غادرت سورية، وبالتالي لم تعد لديه أيّة حاضنة اجتماعية

القضية المركزية الراهنة أن النظام الذي توهم، ومعه كثيرون من جمهور الثورة، وليس الموالاة فقط، أنّه انتصر، لم يستطع فعلاً تحقيق الأمن في محافظة درعا أو ريف حمص الشمالي وفي بقية المحافظات، وخرجت السويداء بانتفاضة شعبية وتستمر بتقليص وجود مؤسّسات السلطة فيها. وأصبح السوريون الواقعون تحت سيطرته يفضّلون الهجرة، والالتحاق بالملايين التي غادرت سورية، وبالتالي، لم تعد لديه أيّة حاضنة اجتماعية. تفكّك هذه الحاضنة بفعل سياسات النظام الاستعدائية لها، وغياب المعارضة المرتبطة بأهداف الثورة، يستدعي دوراً مركزياً للقوى والشخصيات السورية الفاعلة، وبعيداً عن «منطق الانتقام، والإقصاء، وأوهام القوة، والنصر» كما يشير قبلان، وكما تكتب شخصياتٌ سورية كثيرة، وهو ما تنتهجه انتفاضة السويداء في ممارساتها منذ سبعة أشهر. وبالتالي، وللاستفادة من القرارات الدولية، ومن حالة الاستنقاع التي صارت إليها الأوضاع والعزلة التي ازدادت بين «الشعوب» والسلطات، ومن المناخ الثوري الجديد، يجب إطلاق الحوار بين السوريين، والوصول إلى توافقاتٍ سياسيةٍ عامة وجامعة، وتسمح بالوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ، يُنهي المأساة السورية المفتوحة. وبغياب ذلك، ستتجه سورية نحو أسوأ السيناريوهات: المزيد من التعفّن، تكريس الانقسامات وربما التقسيم، اندلاع الحروب والاقتتال الهوياتي، والمزيد من الإفقار والإذلال والتبعية والهجرة.

(كاتب سوري)

من إحياء ذكرى الثورة في حلب، 15 مارس الحالي (هشام حق عمر/الأناضول)

ما زلنا مع الثورة السورية

معن البياري

ينسب مشايعو نظام الأسد إلى أنفسهم انتصارا علينا، نحن الذين اصطففنا مع ثورة الشعب السوري على نظام الاستبداد والفساد الحاكم في دمشق، بدعوى أن الأخير حسم القصة، و«كسر» المؤامرة عليه، الكونية كما كان يقال عنها، والتي «مولتها» غير دولة خليجية كما كان هؤلاء يقولون. لا يحاججونا، وإنما يزهون، وهم يطالعون الذي نكتبه نحن، منذ أيام، في الذكرى الثالثة عشرة نشوب تلك الثورة، من استعادات ومراجعات، بالذي صرنا عليه، خائبين منهزمين، كما يفترضون حالنا، فيما النظام صار أقوى وأشد عودا، بل وأعادت عواصم عربية عديدة العلاقات معه، وأعادته إلى الجامعة، وصار بشّار الأسد يخطب في قمّة عربية في الرياض ويقول الذي يريد يقوله. علينا بحسب هؤلاء الناس أن نرفع الراية البيضاء، نشهر هزيمتنا، فليس الذي حدث في سورية التي استعصت على الأجنبي وأدواته خرابا، وإنما فاتورة صعبة دفعها الجيش السوري الهمام وقيادته المتماسكة من أجل الحفاظ على البلد وحمايته من أمثالنا.

أول القول هنا أن لهؤلاء الموهومين أن يخرفوا كما يشاءون، وأننا، نحن الذين ناصرنا المنتفضين السوريين من أجل وطن لهم، متحرّر من نظام القتل والخنق والنهب، كنّا على حق، وما زلنا على هذه الحق، والذي صار لم يخصم شيئا فينا من الذي كنا فيه وعليه، لأن هذا الذي صار استقواء نظام الطاغية على الشعب السوري بقوة النيران لديه، بالروسي والإيراني وغيرهما، ليؤبد حكم العائلة الفاسد هناك، وليصادر من السوريين أشواقهم نحو الحرية والعدالة. أبدا، لم نكن على خطأ، ولو تفشّت أمراض الإرهاب والتخلف في غير بقعة من سورية التي تتناهشها ضباع من غير لون، ولو أعطبت قوى الثورة والمعارضة السورية في الداخل والخارج الأعطاب إياها التي نعرف والتي لا نعرف. هذا كله لا يعني أبدا أن علينا أن نسلم بأننا كنا في الضفة الغلط. ولسنا نقول هذا، من مدخل أنها معركة وخسرناها، فلم يكن في بال السوريين الذين هتفت حناجرهم بالثورة، ولا في بالنا نحن المعتصمين بنصرتهم، أن المعركة مواجهة دم بدم، وإنما مساجلة فكرة بفكرة، خطّ بخط، فالأفق الذي نظر إليه الثوار، وآلاف الشهداء الذين أزهق أرواحهم نظام غاز السارين، أفق تحرّر وعبور إلى الديمقراطية التي يستحق كل شعب عربي أن ينعم بأفيائها، وإلى حكم يأخذ بالعدل والإنصات للشعب وحقوقه في المساواة والعيش الكريم، والنظام في سورية عندما لجأ منذ اليوم الأول للثورة، في دمشق وفي درعا، إلى الرصاص، ثم إلى الصواريخ والقذائف، فقد كل ادعاء بشرعية لم يكن يقيم عليها أصلا، وصار عليه أن يخجل ويغادر، ويسلم الأمانة، وهي الحكم، إلى من يستحقها من الشعب الذي احتمل ما لا يحتمل، تحت وطأة قمع وقهر منذ عقود.

إذا أريد فتح الملف من أوله، نقطة البدء هي هذه، وليست أن انتصارا أحرزه بشّار الأسد الذي اصطنع انتخابات كاريكاتورية ليظل في قصر المهاجرين، وهو الذي اصطنعت الأقدار له شرعية من حادثة سير قضى فيها شقيق له، كان والدهما يرتب «ولاية العهد» له. والخلاصة، بعد كل قول وجدال، أننا باقون على قيم الربيع العربي التي ما ماتت أبدا، وإن رفعت قوى الثورة المضادة بيارقها خفاقة، وهي تنشط في إقامة علاقات التحالف المشينة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهي تؤازر نظما انقلابية ضد إرادات الشعوب في غير بلد عربي، وهي تطوق قوى اجتماعية وسياسية وثقافية ومدنية عريضة في المجتمعات العربية بالحصار والتشنيع والاعتقالات والعسف.

مرة أخرى، وليست أخيرة، لم تنتصروا، ولم ننهزم، معركة الشعب السوري، طويلة، ومؤسف أنها تعمّدت بدم غزير، غير أن هذا لن يعني، في أي يوم، لنا، أن هذا الشعب أخطأ. نصره الله وحماه.

نحو سباق رئاسي في تونس بدون منافسين

صلاح الدين الجورشي

الأرقام في المجال الاقتصادي أشبه بمقياس الحرارة الذي يكشف ما إذا كان الجسم سليماً أو مصابا. وفي الأيام الأخيرة، كشف المعهد الوطني للإحصاء عن نسبة النمو التي سجّلت في تونس خلال السنة المنقضية 2023 فتبين أنها في حدود 0,4%. أي أن الحالة الاقتصادية والمالية عادت إلى ما كانت عليه خلال جائحة كوفيد، فنسق النمو السنوي للاقتصاد التونسي تراجع للمرّة الرابعة بنسبة بلغت 3,4%. ويتعلق الرقم الثاني المثير بنسبة البطالة التي ارتفعت في تونس لتبلغ 16,4% بعد أن كانت مستقرّة في حدود 15%. لا يقلّ الرقم الثالث أهمية، حيث أعلنت جمعية أنا يقظ، وتمثّل منظمّة الشفافية الدولية، أن مؤشّر مدركات الفساد جعل رتبة تونس تتراجع بدرجتين. أصبحت تحتل المرتبة 87 بعد أن كانت مدرجةً في رتبة 85 عالميا. وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها السلطة لمحاربة الفساد والفاسدين. تحاول أطراف المعارضة استثمار هذه المؤشّرات السلبية لتبرز حجم المشكلات القائمة في البلاد، في محاولة منها إحراج الرئيس قيس سعيّد، وإقناع المواطنين بأنه غير قادر على معالجة الأزمة الاقتصادية التي تطحن البلاد طحنا. يحصل ذلك في سنةٍ تعتبر انتخابية بامتياز.

في المقابل، ردّت رئاسة الحكومة بعرض المؤشّرات الإيجابية، مثل تماسك الدينار وارتفاع احتياط العملة الذي قفز من 96 إلى 105 أيام. وبالنسبة للرئيس سعيّد، هو لا يعبأ بتشكيك المعارضين به، فالطريق واضحة عنده، وسيواصل السير فيها مطمئنّا لشعبيّته التي، وإن تراجعت قليلا، إلا أنه لا يزال في طليعة المرشّحين للفوز بولاية جديدة حسب استطلاعات الرأي التي انتظمت أخيراً، كما أنه كثير التنقّل بين المحافظات للاتصال بالمواطنين، وهو ما اعتبره منافسون شروع الرئيس في حملة انتخابية سابقة لأوانها.

بالنسبة للمعارضة، لا تزال منقسمة ومتردّدة، لم تحسم أمرها، ولم تكتشف بعد الوسائل الفاعلة والمؤثّرة في الرأي العام. كما أن الأحزاب لم تُفصح عن نيّتها في ترشيح أحد كوادرها لمنافسة الرئيس سعيّد خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهل سيكون لها مرشّح وحيد أم ستتجه نحو فتح الباب أمام مرشّحين متعدّدين، رغم علمها بأن ذلك الاختيار لن يكون في صالح المعارضة، فزعيم حزب العمّال حمة الهمامي طالب بمقاطعة الانتخابات، ووصفها بـ «المهزلة الانتخابية الجديدة» بحجّة أنها «لن تتوفر فيها أدنى الشروط القانونية».

من جهة أخرى، هناك معارضون لقيس سعيّد متمسّكون بضرورة الترشّح، لكنهم متخوّفون من احتمال رفع قضايا ضدهم كما حصل لسياسيين آخرين. آخر هؤلاء الوزير السابق في حكومة الرئيس بن علي، منذر الزنايدي، الذي ما أن فهم منه احتمال الترشّح حتى دعي للمثول أمام القضاء بتهمة تعود إلى سنواتٍ خلت سابقة للثورة التونسية. وهو ما دفعه إلى كتابة تدوينة دعا فيها الرئيس إلى أن يكون «متسامحا وضامنا للوحدة الوطنية... وأن يقبل بالرأي الآخر». كما أكّد على ضرورة أن تكون الانتخابات المقبلة «فرصة حقيقية للإقلاع الاقتصادي وإعادة البناء». ورغم أنه فشل فشلا ذريعا في الانتخابات الرئاسية أخيراً لسنة 2019، إلا أنه يحظى بثقة تونسيين كثيرين.

وأعلن الدكتور لطفي المرايحي عزمه الترشّح، فإذا به يُدعى من جهة قضائية إلى التحقيق معه في قضية مرفوعة ضده. لهذا السبب، طالب منسق ائتلاف صمود بتعديل التشريعات الماسّة بالحريات مثل المرسوم 54 للمشاركة في انتخابات شفافة. كما دعا هيئة الانتخابات إلى سحب كل الشكاوى التي رفعتها ضد المترشّحين للرئاسيات. وهي الهيئة التي عيّنها الرئيس سعيّد، وسبق لها أن تقدّمت بقضايا ضد عدة سياسيين، وغيرهم لأسباب متعدّدة، وحصلت على أحكام لصالحها. مهما كانت الاحتمالات، فالواضح أن قيس سعيّد يعتقد، في قرارة نفسه، أن مهمّته على رأس الدولة لم تنته بعد. لا يزال له أهداف أبعد يعمل على تحقيقها، ومنها القضاء على السياسيين الذين حكموا بعد الثورة.

حدود الخلافات الأميركية الإسرائيلية بشأن حرب غزّة

حسن نافعة

تصاعدَت أخيراً حدّة الانتقادات الشفوية الموجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من الرئيس الأميركي، جو بايدن. ففي مقابلةٍ له مع محطّة إم إس إن بي سي، الأميركيّة، لم يكتف بايدن بالقول إن الطريقة التي يدير بها نتنياهو حربه الحالية على قطاع غزّة «تضرّ إسرائيل أكثر مما تنفعها»، لكنه ذهب إلى حد تحذير نتنياهو من إقدام قواته على اجتياح مدينة رفح التي يحتشد فيها ما يقرب من مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني، معتبراً ذلك بمثابة «خطٍ أحمر» لا ينبغي تجاوزه. ولأنه لا توجد خلافات حقيقية بين بايدن ونتنياهو بشأن ضرورة تحقيق الأهداف في هذه الحرب، خصوصاً ما يتعلّق منها بتدمير البنية العسكرية لحركة حماس وإسقاط حكمها في غزّة واستعادة الأسرى المحتجزين في القطاع، فضلاً عن أن بايدن لم يتردّد لحظة في تقديم دعم غير محدود لمساعدة نتنياهو على تحقيق تلك الأهداف في أسرع وقت ممكن، فمن الطبيعي أن تثور أسئلة كثيرة حول طبيعة (وحدود) التغير الذي طرأ على موقف إدارة بايدن تجاه حكومة نتنياهو، وكذلك بشأن آفاق هذا التغير ونتائجه المحتملة، سواء بالنسبة لمسار حرب غزّة نفسها أو بالنسبة لمستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية ككل.

يعد الدعم الذي قدّمته إدارة بايدن للحكومة الإسرائيلية فور وقوع «طوفان الأقصى» غير مسبوق في تاريخ العلاقات الأميركية الإسرائيلية، ربما باستثناء الدعم الذي قدّمته إدارة نيكسون - كيسنجر للحكومة الإسرائيلية فور اندلاع حرب أكتوبر 1973. فعلى الصعيد العسكري والاستراتيجي سارعت إدارة بايدن، بعد أقلّ من 24 ساعة من وقوع هجوم 7 أكتوبر، بإرسال مجموعة من حاملات الطائرات والسفن القتالية إلى المنطقة، وبعد أيام قليلة قرّرت إرسال مجموعة قتالية أخرى شملت تمركز ألفي مقاتل أميركي بالقرب من الشواطئ الإسرائيلية. في خطوة قيل إن الهدف الرئيسي منها ردع إيران وحلفائها وضمان عدم توسّع نطاق الحرب وتحوّلها إلى حرب إقليمية شاملة، بالإضافة طبعا إلى تقديم كل ما احتاجته إسرائيل من استشاراتٍ عسكريةٍ ودعم استخباراتي. كما أقامت إدارة بايدن، في الوقت نفسه، جسراً جوياً لمدّ إسرائيل بكل ما تحتاجه من أسلحة وذخيرة، وبتقديم دعم مادي هائل، بدأ بملياري دولار، ثم راح يتزايد بسرعة إلى أن وصل إلى أكثر من 14 مليار دولار.

وعلى الصعد السياسية والدبلوماسية والإعلامية، قدّمت إدارة بايدن لإسرائيل دعماً لا يقلّ ضخامة، فقد تبنّت كليا الرواية القائلة بتعرّض إسرائيل لهجوم إرهابي، ومن ثم أيّدت بدون تحفّظ الحرب التي أعلنتها على قطاع غزّة، واعتبرتها ردّ فعل طبيعيا ومشروعا يكفله الحقّ في الدفاع عن النفس، كما راحت أجهزة الإعلام الأميركية تروّج السردية التي سعت إلى شيطنة «حماس» وإظهارها في صورة تنظيم إرهابي لا يتورّع عن ذبح الأطفال واغتصاب النساء، ومن ثم أعلنت تأييدها جميع الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من هذه الحرب. ولم تكتف بذلك كله، وإنما استخدمت الفيتو ثلاث مرّات في مجلس الأمن (في 18 أكتوبر/ تشرين الأول و8 ديسمبر/ كانون الأول 2023 و20 فبراير/ شباط 2024) للحيلولة دون صدور قرار بوقف دائم لإطلاق النار. وتأسيساً على هذه الحقائق كلها، يمكن القول، من دون أي مبالغة، إن الحرب الإجرامية التي تشن حالياً على الشعب الفلسطيني في غزّة هي حرب أميركية إسرائيلية مشتركة.

عوامل كثيرة ساعدت على حدوث تغير طفيف في الموقف الأميركي. أولاً، صمود حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى فترة طالت أكثر من خمسة أشهر. وثانياً قيام عدد من الأطراف المنخرطة في محور المقاومة، خصوصاً حزب الله وجماعة أنصار الله اليمنية، بإسناد عسكري للفصائل الفلسطينية، ما دلّ على أن الوجود الأميركي في المنطقة لم يحقّق هذا الردع المنشود، بل وساهم على العكس في استدراج الولايات المتحدة نحو الانخراط في عملياتٍ عسكرية مباشرة ضد جماعة أنصار الله، وثالثاً انكشاف همجية الجيش الإسرائيلي الذي تسبّبت هجماته في قتل وجرح ما يزيد على مائة ألف مدني فلسطيني في غزّة، في محاولة واضحة لإخلاء قطاع غزّة وإجبار سكّانه على الرحيل قسراً. ورابعاً، سقوط القناع عن السردية الإسرائيلية، ما ساهم في حدوث تحوّل جذري في موقف الرأي العام وتزايد حدّة الانتقادات الموجّهة إلى سياسة بايدن من داخل الحزب الديمقراطي نفسه. وخامساً، إعلان منظّمات من التي تمثل الناخبين العرب والمسلمين في الولايات المتحدة رفضها التصويت لمصلحة بايدن في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لم يمسّ التغير الذي طرأ على الموقف الأميركي جوهر الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها واقتصر على أمرين. الأول: يتعلّق بالبعد الإنساني للأزمة، فقد بدا نتنياهو فاقد الحسّ تماما تجاه المعاناة الهائلة للشعب الفلسطيني بسبب حرب التدمير والتجويع والإبادة الجماعية التي فرضها عليه. ويصرّ، في الوقت نفسه، على اقتحام مدينة رفح التي يتكدّس فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون فلسطيني. وقد حاول بايدن حثّ نتنياهو على السماح بدخول مزيد من المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وطالبه بعدم اقتحام مدينة رفح إلا بعد تقديم خطّة مقنعة تضمن حماية المدنيين الذين يتكدّسون فيها، وهو ما لم يستجب له، بل وراح يواصل تصريحاته المستفزّة التي تعكس إصراره على اقتحام رفح، ولم يتردّد في اتهام كل من يحاول ثنيه عن الإقدام على تلك الخطوة بمعاداة إسرائيل ومنعها من تحقيق «نصر مطلق على حماس». الثاني: يتعلق برؤية نتنياهو إلى الوضع في القطاع بعد توقّف القتال، وهو ما يطلق عليه الإسرائيليون والأميركيون «مرحلة ما بعد حماس». وكذلك رؤيته المستقبلية لتسوية القضية الفلسطينية. فليست لدى نتنياهو خطة واضحة لإدارة القطاع بعد توقف القتال، فهو تارة يتحدّث عن رغبته في اقتطاع «حزام أمني» شمال القطاع، وتارة أخرى يتحدّث عن ضرورة احتفاظ إسرائيل بالقدرة على التدخل الأمني في أي لحظة، ويرفض عودة السلطة الفلسطينية لإدارته، مفضلاً وضع القطاع تحت سلطة إدارة مدنية تتشكّل من رؤساء القبائل ووجهاء العائلات، شريطة أن تكون مستعدّة للتنسيق الدائم مع إسرائيل في كل ما يتصل بالشؤون الأمنية.

يضاف إلى ذلك أنه يرفض رفضا قاطعا «حلّ الدولتين»، حتى ولو كانت الدولة الفلسطينية المقترحة منزوعة السلاح. أما إدارة بايدن فتسعى إلى إقناع نتنياهو بقبول هدنة طويلة مؤقتة، تأمل أن تتحوّل إلى وقف دائم لإطلاق النار في مرحلة لاحقة، ما يتيح إمكانية إنهاء ملف الأسرى وضمان عودة جميع المحتجزين الإسرائيليين والأميركيين إلى ذويهم عبر التفاوض، ثم بدء مرحلة انتقالية تتولى خلالها دول عربية، خصوصاً مصر والسعودية والأردن والإمارات، إدارة القطاع بما يضمن نزع سلاح فصائل المقاومة وضمان عدم تكرار ما حدث يوم 7 أكتوبر. والشروع في الوقت نفسه في «تجديد السلطة الفلسطينية» بطريقةٍ تؤهلها لاستلام إدارة القطاع وبدء المفاوضات المتعلقة بتنشيط حل الدولتين. وبهذه الطريقة تضمن الإدارة الأميركية لنفسها فترة هدوء طويلة تستطيع خلالها التفرّغ لمتطلبات الانتخابات الرئاسية المقبلة. وتضمن لإسرائيل، في الوقت نفسه، إنجاز معظم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ولكن ليس عن طريق «الضربة القاضية» أو «الانتصار المطلق» الذي يتحدّث عنه نتنياهو ويصرّ عليه.

> لدى بايدن وسائل عديدة للضغط على نتنياهو، بل وإجباره على قبول وقف فوري ودائم لإطلاق النار، لكنه لن يستخدمها

> يمكن القول، من دون أي مبالغة، إن الحرب الإجرامية التي تشنّ حالياً على الشعب الفلسطيني في غزّة هي أميركية إسرائيلية مشتركة

> لم يمسّ التغير الذي طرأ على الموقف الأميركي جوهر الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها

هذا الطرح الأميركي لا يستهوي نتنياهو الذي يرى أن مستقبله السياسي مرهونٌ بالقدرة على تحقيق انتصار عسكري شامل لا شبهة فيه، يسمح بغسل عار الهزيمة القاسية التي تكبّدها يوم 7 أكتوبر، والتي يتحمّل وحده المسؤولية السياسية عنها، رغم حرصه الشديد على التنصّل منها وتحميلها للأجهزة الأمنية. يضاف إلى ذلك أن نتنياهو يخشى أن تؤدّي الموافقة على هدنة مؤقتة طويلة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ما قد يتسبّب في انهيار حكومته، واللجوء إلى انتخابات برلمانية مبكّرة يدرك يقينا أن حزبه سيخسرها، وأنها ستؤدّي ليس إلى إنهاء دوره السياسي فحسب، وإنما أيضا إلى ملاحقته قضائياً، وربما دخوله السجن. لذا يتوقع أن يرفض نتنياهو قبول العرض المرن الذي تقدّمت به حماس أخيراً، والذي ترى الإدارة الأميركية أنه يصلح أساسا للتفاوض، بل وقد يذهب إلى حد الإقدام بالفعل على اجتياح مدينة رفح، من دون أن يكترث كثيراً لحجم المأساة الانسانية التي ستترتب حتما على خطوة كهذه، والتي قد تؤدّي إلى اتّساع الهوة مع الولايات المتحدة بشأن سبل الخروج من المأزق الراهن.

لدى بايدن وسائل عديدة للضغط على نتنياهو، بل ولإجباره على قبول وقف فوري ودائم لإطلاق النار، لكنه لن يستخدمها، فهو يبدو شديد الحرص على عدم إلحاق أي أذى بإسرائيل، لأنه، من ناحية، «صهيوني» حتى النخاع. ولأنه، من ناحية أخرى، يعتقد أن إسرائيل ركيزة السياسة الأميركية في المنطقة، وأنها «وجدت لتبقى ولو لم تكن موجودة لتعيّن العمل على إيجادها». لذا فإن أقصى ما يستطيع القيام به دفع القيادات اليهودية في الحزب الديمقراطي لانتقاد نتنياهو، وهو ما قام به رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، والذي ذهب، أخيراً، إلى حد المطالبة بانتخابات برلمانية مبكّرة في إسرائيل، ورفض طلب نتنياهو التحدّث عن بعد إلى الكتلة الديمقراطية في مجلس الشيوخ. وتلك إجراءات أظنّ أنها لا تكفي لردع نتنياهو. لذا علينا أن نتحسّب لوقوع الأسوأ.

(أكاديمي مصري)

عدن... عاصمة متنازعة

بشرى المقطري

في مدينةٍ تتنازعها هوياتٌ سياسيةٌ متناقضةٌ كمدينة عدن، تطغى مظاهر التنافس السلطوي ومجالاته على أوجه الحياة المختلفة، فإلى جانب السلطة التوافقية، تهيمن سلطة الأمر الواقع على مدينة عدن، الأمر الذي أنتج مستوياتٍ من الصراع انعكست على إدارة حياة المواطنين والحياة العامة. يضاف إلى ذلك أن مدينة عدن اجتماعيا وعمرانيا واقتصاديا تتعرض لضغط متغيرات مصاحبة لتحولها إلى عاصمة مؤقتة، والتي تمارس هي الأخرى تأثيرها على المدينة وعلى المجتمع.

تتحرّك في مدينة عدن ديناميكيات متصارعة تفرض طابعاً متجاذباً على المدينة، إذ تحضر سلطات تختلف في هويتها السياسية وكياناتها وأجهزتها وقوانينها، وإن اختلفت فاعليتها، إلا أنها تفرض تأثيرها على حياة المواطنين وعلى المجال العام، فمن جهةٍ، أدّى استقرار السلطة التوافقية في مدينة عدن ممثلة سلطة المجلس الرئاسي إلى تغيير المعادلة المحلية، حيث تحوّلت المدينة إلى مركز لنشاط المجلس الرئاسي، كسلطة توافقية، إلى جانب محاولة فرض مدينة عدن كعاصمة سياسية للدول الموحّدة. ومن جهة ثانية، يهيمن المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، على مدينة عدن، ويحرص على استمرار جعل عدن عاصمة سياسية لدولة الجنوب، إضافة إلى رأس السلطة المحلية، التي تشكّل سلطة موازية للمجلس الانتقالي في إدارة المدينة وفرض هويتها وقوانينها، فيما تحضُر الحكومة المعترف بها كسلطة تنفيذية تتنازعها سلطة الرئاسي والانتقالي. وفي حين تتباين مراكز ثقل هذه السلطات سياسياً وعسكرياً وإدارياً ومجتمعياً أيضاً، إلى جانب اختلاف أدواتها، وطرقها في فرض هيمنتها، فإن هذا الواقع فرض جملةً من التعقيدات وأدّى إلى تقويض فرص تحوّل عدن إلى عاصمة سياسية موحّدة، ناهيك عن تطبيع الحياة اليومية وتحسين حياة المواطنين. فإضافة إلى تصعيد صراع سلطوي على مستوى إدارة مدينة عدن أدّى إلى ازدواج القرارات وتضارب القوانين التي تدير حياة المواطنين، فإنه أنتج صراعاً هوياتياً امتدّ إلى المواطنة، إلى جانب تحويل عدن إلى ساحة لإدارة التنافس، سواء من الوكلاء أو حلفائهم الإقليميين.

باعتباره رئيس المجلس الرئاسي، يشكّل تطبيع الأوضاع السياسية في مدينة عدن وفرضها عاصمة للسلطة التوافقية ضرورة بالنسبة لرشاد العليمي، فإلى جانب تثبيت سيادته الرمزية رئيس سلطةٍ يمارس نشاطه على الأرض، أي في عاصمة سلطته، فإن ذلك سيمكّنه من ضمان استمراريته رئيساً للمجلس، وذلك بتكريس حضور أجهزة السلطة التوافقية من خلال مؤسّسات الدولة، كما أن تثبيت مركزه في مدينة عدن، رئيساً لسلطة المجلس الرئاسي، يعني تقييد مشاريع القوى الجنوبية الانفصالية الموالية للإمارات. ومع أن الواقع السياسي، إلى جانب موازين القوة في مدينة عدن، قد لا تمكّن الرئيس العليمي، باعتباره مركز نفوذ يمثل السعودية، من تحسين شروطه، فإنه يراهن على دعم المجتمع الدولي لتطبيع الأوضاع في مدينة عدن وتمكينه من فرض سلطته، إضافة إلى استقرار عمل الحكومة وفرض كيان مؤسّسات الدولة، إلى جانب القرارات الرئاسية التي قد تدفع إلى تثبيت وضع عدن عاصمة سياسية للمجلس الرئاسي، من مطالبة المنظمّات الدولية والبعثات الدبلوماسية بممارسة نشاطها في مدينة عدن، أي نقل مركز السلطة من صنعاء إلى عدن، إلى استقرار طبقة سياسية وافدة موالية له، تعمل، هي الأخرى، لتوليد حاضنة شعبية، أو على الأقل فرض نوع من الثقل المجتمعي. فضلا عن ذلك، وهو الأهم، ضمان دعم حليفه السعودي عسكرياً، من خلال قوة الحماية الرئاسية التي شكّلتها السعودية. واقتصاديا، بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في مدينة عدن، بحيث تدفع إلى تثبيت سلطته، وتكريس حضور حليفه الإقليمي.

ومع أن هذه الأدوات مكّنت رئيس المجلس الرئاسي من فرض شكلٍ من الحضور السياسي اللافت في مدينة عدن، فإن هناك تحدّيات أكثر جذرية تعيق تثبيت مركزه السياسي في العاصمة المؤقتة.

إذا كانت السرديات التاريخية قد فرضت مدينة عدن في معادلة إحياء الدولة الجنوبية بالنسبة للمجلس الانتقالي، فإن تثبيتها عاصمة سياسية ومنطقة مغلقة هو الخيار الوحيد لضمان سيطرته على جنوب اليمن، إذ إن قبول المجلس الانتقالي بممارسة السلطة التوافقية نشاطها في مدينة عدن، باعتباره واقعاً مؤقتاً، فرضته الضرورة السياسية لا أكثر. ومن جهة ثانية، لا تقيّد هذه الضرورة هيمنة «الانتقالي» على مدينة عدن، كسلطة أمر واقع، بل تمنحه أوراقاً عديدة لإدارة سلطته، من مستويين: مستوى أعلى كونه طرفاً سياسياً في سلطة المجلس الرئاسي، حيث يمكّنه ذلك من تجذير هيمنته على مؤسّسات الدولة في عدن، إلى جانب استثمار موقعه في سلطة المجلس الرئاسي بمراقبة أدائها، وتعطيل أيّ قراراتٍ رئاسيةٍ تتعارض مع مشاريعه الاستقلالية. ومن مستوى آخر، العمل كقوة مستقلة بكيانه وأجهزته الأمنية والعسكرية التي تثبت سلطته وتوفر له الثقل والحماية، مقابل فرض نفسه ممثلاً وحيداً للدولة الجنوبية، وعاصمتها السياسية عدن، إلى جانب فرض سيطرته على حياة المواطنين، وذلك بتمرير قوانين مختلفة من تقييد النشاط المديني والمجتمعي إلى إدارة المجال العام، إضافة إلى فرض هويته السياسية على مدينة عدن، من خلال اكتساح الفضاء العام وصبغه برموزه السياسية وأعلام الدولة التشطيرية، مقابل منع أي رموز سيادية لسلطة «الرئاسي». فضلا عن تثبيت حضور الإمارات سياسيا واقتصاديا. في المقابل، تعمل الإمارات على تعزيز قبضة وكيلها على مدينة عدن، إلى جانب ضمان حضورها، من خلال استراتيجيتها التقليدية بوسائل ذكية وبأقل كلفة، ففي حين عمد رئيس السلطة المحلية في مدينة عدن الموالي للمجلس الانتقالي أخيراً إلى تغيير أسماء الشوارع واستبدالها بأسماء قيادات الدولة الإماراتية، ما يعني فرض هويةٍ طارئةٍ على المدينة، فقد موّلت الإمارات استثمارات اقتصادية، من بناء فنادق وشركات تجارية، إلى مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية، بحيث تضمن تكريس حضورها وإدارة مستوياتٍ من الاستقطاب السياسي والمجتمعي، إلى جانب زحزحة نفوذ منافسها السعودي في مدينة عدن.

> استقرار نخب السلطة في مدينة عدن كمنطقة جاذبة أدّى إلى تغيير نمط الحياة في المدينة، من فرض عمرانها الخاص وأنشطتها، وأنديتها الترفيهية

> إذا كانت السرديات التاريخية قد فرضت عدن في معادلة إحياء الدولة الجنوبية بالنسبة للمجلس الانتقالي، فإن تثبيتها عاصمة سياسية ومنطقة مغلقة هو الخيار الوحيد لضمان سيطرته على جنوب اليمن

تكمن المفارقة في مدينة عدن ليس فقط في استمرار تجاذب قوى السلطة على هوية المدينة، وموقعها في معادلة السلطة، بل في كون أبنائها يدفعون كلفة هذا الصراع، وبشكل يومي، من استمرار الانفلات الأمني، واقتتال القوى الأمنية والعسكرية، إلى غياب سلطة فعلية واحدة تدير الحياة اليومية، كما أن امتيازات التحوّلات الاقتصادية التي تشهدها المدينة لا تصبّ في صالح المواطنين، إذ إن استثمارات الوكلاء والمتدخلين والطبقات الصاعدة لا تتركّز في بناء بنية تحتية أو مشاريع دائمة تستهدف الطبقات الفقيرة أو المفقرة، بل مظاهر عمرانية كبناء المولات التجارية والفنادق السياحية، التي تعني استهداف الطبقات الغنية.

كما أن استقرار نخب السلطة في مدينة عدن كمنطقة جاذبة أدّى إلى تغيير نمط الحياة في المدينة، من فرض عمرانها الخاص وأنشطتها، وأنديتها الترفيهية، فضلا عن استغلالها السلطة من نهب الأراضي وردم البحر إلى تشكيل قوة عسكرية تمارس عسفها على المواطنين. وإذا كانت التحوّلات الحالية قد أنتجت واقعا جديدا فهو تسييج مناطق الطبقة المرفهة، إلى جانب مقارّ المنظمّات الدولية والبعثات الدبلوماسية التي تسيّجها خرسانات إسمنتية مقابل استمرار توسّع أحزمة الفقر في مدينة عدن، حيث يعيش معظم المواطنين بؤسهم الخاص.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads